



جامعة الدول العربية  
المنظمة العربية للتنمية الزراعية



## الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من أثره

إعداد

م. راند فايز حتر

د. صلاح عبد القادر

إدارة الأمن الغذائي والتكامل الزراعي  
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

2009

الخرطوم

شارع 7، العمارات، الخرطوم - جمهورية السودان - تلفونات 76 - 472183 183 249 فاكس: 471050

E--mail: aoad@sudanmail.net. Web - Site: www.aoad.org

## الفقر الريفي في الوطن العربي

مقدمة:

يؤثر الفقر الريفي على حياة ما يزيد على خُمس سكان العالم، ويشكل فقراء الريف السواد الأعظم من الفقراء في البلدان النامية. فعلى المستوى العالمي يعاني نحو 1.3 مليار نسمة من الفقر المدقع، ويعاني نحو 500 مليون نسمة من سوء التغذية، وهناك نحو 940 مليون نسمة لا يحصلون على الغذاء الكافي ونحو 1.2 مليار نسمة لا يحصلون على مياه نقية. وعلى مستوى الدول الصناعية يعيش حوالي 100 مليون نسمة دون خط الفقر وتعاني أعداد كبيرة من فقدان المأوى وفرص العمل. وحسب توقعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تقريره حول الفقر الريفي لعام 2001 الصادر أن نسبة تزيد عن 60% من الفقراء سوف تستمر معاناتهم تحت نفس الظروف حتى عام 2025، ولن يتمكنوا من الخروج من دائرة الفقر إذا ما استمرت معدلات التنمية في الدول النامية على حالها دون تغيير.

وخلال السنوات القليلة الماضية احتلت قضية الفقر عامة وقضية الفقر الريفي على وجه الخصوص أهمية كبرى على المستوى العالمي وأجندة العمل الدولي التي شهدت عقد عدة مؤتمرات دولية ناقشت قضايا الفقر والفقر الريفي منها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريودي جانيرو وأكد بأنه إذا لم يحدث انخفاضاً كبيراً في حجم فقراء الريف سيكون من الصعب كبح جماح عمليات التدهور البيئي، والحفاظ على كوكب الأرض. ومؤتمر الأمم المتحدة للسكان المنعقد في القاهرة والذي ورد في توصياته أن الإقلال من الفقر يعد مطلباً رئيسياً لتخفيض معدلات النمو السكاني. وقمة التنمية الاجتماعية المنعقدة في كوبنهاجن، والتي أقرت بأنه إذا ما استمر خُمس سكان العالم فقراء، فإن معظم أهداف التنمية الاجتماعية يصعب تحقيقها والوفاء بمتطلباتها. ومؤتمر المرأة والتنمية المنعقد في الصين الذي حظيت جلساته بمناقشات واسعة حول مشكلات المرأة الفقيرة وبصفة خاصة في المناطق الريفية. والمؤتمر الثاني للمستوطنات البشرية المنعقد في تركيا ركز على أن هدف توفير مسكن للجميع يمكن تحقيقه فقط في حالة إذا ما تحسنت الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان ذوي الدخل المنخفضة. وأما **قمة الغذاء العالمي** المنعقد في روما، فقد دقت ناقوس الخطر حول أوضاع الأمن الغذائي في الدول النامية، وأوضحت أن الفقر هو المنع الرئيسي للمجاعات ونقص التغذية في العالم.

ويتضح من خلال عقد هذه المؤتمرات حول مخاطر الفقر ومشكلاته، أهمية اتخاذ إجراءات فاعلة للتخفيف منه، إلا أن التقدم الضئيل الذي حدث قد تركز في بعض مناطق العالم دون غيرها، أما أغلب الدول النامية ومن بينها الدول العربية لم تتمكن حتى الآن من كسر حلقة الفقر واتخاذ إجراءات فاعلة لتخفيف حدته.

ويعد الفقر الريفي محور الارتكاز عند مناقشة ظاهرة الفقر في الدول النامية، ومن ثم فإن استراتيجيات وسياسات وآليات الحد منه في المناطق الريفية يعد المدخل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة لا لصالح المناطق الريفية فحسب بل لصالح المجتمع بأكمله. فلا يزال نحو أكثر من 20% من سكان العالم يحصلون على دخل يومي أقل من دولار أمريكي، ويعيشون في فقر مدقع، منهم 940 مليون يعانون من نقص شديد في الغذاء، يقطن نحو 75% منهم في المناطق الريفية.

وفي المنطقة العربية ارتبط الفقر الريفي تاريخياً بالتمايز الطبقي والاجتماعي بين أهل الريف. حيث تقوم الغالبية العظمى من فقراء وصغار المزارعين بزراعة مساحات صغيرة من الأرض، وتلجأ لتأجير جزء من قوة عملها للغير من أجل مقابلة احتياجاتها المعيشية. ومع مرور الوقت تحولت شريحة أثرياء المزارعين إلى طبقة الرأسمالية الزراعية وأصبحت تحتل مواقع

مسيطرة في الهيكل الزراعي استنادًا إلى إمكانياتها الإنتاجية الكبيرة. وحديثًا أسهمت سياسات التحرر الاقتصادي في زيادة معاناة فقراء الريف، وأصبحوا في حاجة ماسة لجهود غير عادية للحد من فقرهم وضمان الحد الأدنى من حاجاتهم الأساسية لتأمين حياتهم في الحاضر والمستقبل.

تستعرض هذه الورقة الملامح العامة لظاهرة الفقر الريفي في الوطن العربي والظواهر المرتبطة بها ومنهجيات التصدي لها في الدول العربية. كما تستعرض بعض التجارب العربية الرائدة في محاربة الفقر والتوجهات الإستراتيجية للحد من الفقر في الوطن العربي، وتقدم مجالات التعاون الإقليمي والدولي للحد من الفقر في الريف العربي وجهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال الحد من الفقر في الريف العربي.

#### 1- الملامح العامة لظاهرة الفقر الريفي في الوطن العربي:

وفقًا لدراسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عام 2003 حول تشخيص حالة الفقر الريفي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما فيها ثماني دول عربية، تم تصنيف الفقراء طبقًا لفئاتهم، وأنماط فقرهم، والمناطق التي يقطنونها، ومسببات الفقر. كما هو موضح في جدول (1) والذي من خلاله يمكن استنتاج المعلومات التالية:

- يندرج في فئة الفقراء في معظم الدول العربية ذوو الحيازات الصغيرة، والمعدمون من غير الحائزين على أراضي زراعية، والعمال الزراعيين ذوو الأعمال العارضة.
- تفتش حالات الفقر في صفوف المتسربين من المدارس والأمينين والعاطلين عن العمل في معظم الدول العربية.
- ارتفاع نسب الأسر الفقيرة التي تتراأسها النساء في معظم الدول العربية.
- يواجه السكان في المناطق الزراعية المروية من المناطق الريفية معدلات أقل بكثير من مخاطر الفقر، في المقابل يقطن الكثير من الفقراء في المناطق الحدية والمتدهورة بيئيًا.
- تقطن الشرائح الأشد فقرًا بين فقراء الريف في المناطق النائية والحدودية، وقد يصل الفقر إلى أعلى مستوياته في بعض المناطق الأكثر بعدًا عن العواصم والمدن الكبرى.
- يتزايد التركيز الجغرافي للفقر بفعل المزيد من مظاهر التمييز أو الاستبعاد.

أما على المستوى العربي فيبين جدول (2) أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل بمعدل دولار واحد يوميًا في بعض الدول العربية كمتوسط للفترة 1990 - 2005، تبلغ أقصاها بنحو (25.9%) في موريتانيا، وأدناها بأقل من (2%) في كل من الأردن وتونس والجزائر. وخلال نفس الفترة بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل بمعدل دولارين في اليوم الواحد أقصاها في موريتانيا (63.1%)، وأدناها في تونس (6.6%).

وبين تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حول تقييم الفقر الريفي في دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا عام 2003 أن إجمالي عدد الفقراء في اثنتي عشرة دولة عربية قد بلغ حوالي 78.6 مليون نسمة، يمثلون حوالي 35.1% من إجمالي سكان تلك الدول، من بينهم 52.1 مليون فقير يعيشون في المناطق الريفية يمثلون حوالي 44.6% من إجمالي سكان الريف، وحوالي 66.3% من جملة الفقراء في الريف والحضر، جدول (3).

جدول (1): فقراء الريف وخصائصهم في بعض الدول العربية

الدولة	فئات الفقراء	أنماط الفقر	مناطق تركيز الفقر	أسباب الفقر
مصر	1- صغار الملاك.	فقر الاكتظاظ (التراحم).	جميع أنحاء البلاد خاصة مصر العليا، ووحدات الصحراء الغربية.	- الضغط السكاني وأنماط الاستغلال الزراعي.
	2- العمال الزراعيون المعدمون غير الحائزين على أراضي زراعية.	فقر الاكتظاظ، الفقر العارض		
	3- الأسر التي تتراأسها نساء	فقر مزمن		- تمايز في النوع الاجتماعي.
	4- الرعاة	فقر الهوامش (الحدود)		
	5- المتعطلون والمتسربون من المدارس	فقر مزمن		
الأردن	1- المعدمون ومستأجرو الأراضي الزراعية	فقر جيوب/ عارض	المناطق شبه الجافة من وادي الأردن.	- ضعف قاعدة الموارد الطبيعية، والتدهور البيئي.
	2- العمال الزراعيون.	فقر جيوب/ عارض		
	3- الرعاة.	مزم/حدودي فقر جيوب/حدودي	المناطق الحدودية	
لبنان	1- الأميون والحاصلون على مؤهلات تعليمية منخفضة.	فقر جيوب/حدود	وادي البقاع، والمنطقة الجنوبية	
	2- العمال الزراعيون.	فقر جيوب/حدودي		أنماط الاستغلال الزراعي.
المغرب	1- مزارعو الاكتفاء الذاتي (حيازة أقل من هكتار)	الاكتظاظ/حدودي/ مزم/جيوب.	جميع أنحاء البلاد (المناطق الجافة، والجنوبية والشرقية).	
	2- المعدمون وصغار المزارعين	فقر زم/الاكتظاظ	المناطق الساحلية.	الضغط السكاني.
	3- الرعاة من البدو	الاكتظاظ/حدودي		- ضعف قاعدة الموارد لطبيعية، والتدهور البيئي.
	4- صغار الصيادين	فقر مزم/حدودي		
	5- الأسر التي تتراأسها نساء.	فقر عارض		- تمايز في النوع الاجتماعي.
الصومال	1- صغار ملاك الثروة الحيوانية (أقل من 30	فقر عارض/ فقر مزم/	المناطق الجنوبية	- ضعف قاعدة الموارد الطبيعية

الدولة	فئات الفقراء	أنماط الفقر	مناطق تركيز الفقر	أسباب الفقر
	رأساً) وصغار الزراع والصايدون الحرفيون	فقر حدودي		والتدهور البيئي.
	2- الأسر التي تترأسها نساء.	فقر مزمن	جميع أنحاء البلاد	تمايز في النوع الاجتماعي
السودان	1- مزارعو الحيازات الصغيرة	فقر مزمن/عابر	نطاق واسع	الضغط السكاني - ضعف قاعدة الموارد الطبيعية والتدهور البيئي.
	2- الرعاة من البدو	فقر حدودي/عارض		نمط الاستغلال الزراعي.
	3- المزارعون مربو الحيوانات	فقر الاكتظاظ/ مزمن		نمط الاستغلال الزراعي.
	4- الأسر التي تترأسها نساء	فقر مزمن	جميع أنحاء البلاد	- تمايز في النوع الاجتماعي.
تونس	1- العمال الزراعيون المعدمون	الاكتظاظ/حدودي	مناطق الزراعات المطرية (المنطقة الوسطى، والشمال الغربي والجنوب	- ضعف قاعدة الموارد الطبيعية والتدهور البيئي.
	2- صغار الملاك والمستأجرون والمشاركون	الاكتظاظ/حدودي		
	3- الصيادون الحرفيون	حدودي/مزمن		- نمط الاستغلال الزراعي.
اليمن	1- صغار الملاك.	الاكتظاظ/حدودي	- المناطق شبه المستوية من هضبة تهامة، الأراضي شبه الصحراوية ومناطق بين الوديان في وسط سهل تهامة	- الضغط السكاني.
	2- مربو القطعان من البدو والرحل.	فقر مزمن/حدودي		- الكوارث الطبيعية
	3- الصيادون الحرفيون	مزمن/حدودي	- قرى الصيادين المنتشرة على بحر العرب	
	4- الرعاة من البدو	حدودي/عارض		- ضعف قاعدة الموارد الطبيعية والتدهور البيئي.
	5- المزارعون مربو الحيوانات	الاكتظاظ/حدودي		- نمط الاستغلال الزراعي.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقييم الفقر الريفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2003.

جدول (2): النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل في بعض الدول العربية (متوسط الفترة 1983 - 2000)

الدولة	الترتيب بدليل الفقر البشري	دولار واحد يومياً (%)	دولاران يومياً (%)	خط الفقر الوطني (%)
الأردن	11	أقل من 2	7.4	14.2
تونس	45	أقل من 2	6.6	7.6
الجزائر	51	أقل من 2	15.1	22.6
مصر	48	3.1	43.9	16.7
المغرب	68	أقل من 2	14.3	19
موريتانيا	87	25.9	63.1	46.3
اليمن	82	15.7	45.2	41.8

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2007-2008.

جدول (3): الفقراء الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني في بعض الدول العربية

الدولة	إجمالي الفقراء (ريف + حضر)		فقراء الريف	
	العدد بالمليون نسمة	% من إجمالي السكان	العدد بالمليون نسمة	% من إجمالي السكان الريفيين
الأردن	0.6	14.2	0.16	12
تونس	0.6	6.0	0.2	6
الجزائر	7.0	23.0	3.7	30
جيبوتي	0.2	29.0	0.05	45
السودان	26.4	85.0	17.6	87
سوريا	4.4	27.0	3.4	45
الصومال	7.7	85.0	5.9	90
فلسطين	0.9	32.0	0.6	55
لبنان	0.2	6.1	0.05	12
مصر	18.0	26.5	10.8	29
المغرب	5.7	19.0	3.6	27
اليمن	6.9	38.0	5.7	41
الجملة	78.6	35.1	52.1	44.6

خط الفقر الوطني يمثل الدخل اللازم للوصول إلى الحد الأدنى من الأساسيات اللازمة للعيش وتحدده السلطات في كل دولة والذي تعتبره مناسباً لظروفها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقييم الفقر الريفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2003.

وتتركز ظاهرة الفقر بالدول العربية في المناطق الريفية، وان تباين مستواها من دولة لأخرى. ويمكن تصنيف الدول العربية الاثنتي عشرة الواردة في جدول (3) طبقاً لكثافة الفقر الريفي إلى المستويات الثلاثة التالية:-

المستوى الأول: يضم مجموعة الدول التي تقل بها نسبة فقراء الريف إلى مجموع الفقراء عن 33.3% وهي: جيبوتي والأردن ولبنان وتونس.

المستوى الثاني: يضم مجموعة الدول التي تتراوح بها نسبة فقراء الريف إلى مجموع الفقراء بين 33.3% - 66.6% وهي: الجزائر ومصر والمغرب.

المستوى الثالث: يضم مجموعة الدول التي يزيد بها نسبة فقراء الريف / مجموع الفقراء عن 66.6% وهي: الصومال والسودان وسوريا واليمن وفلسطين.

وترتفع نسبة فقراء الريف الذين تقع دخولهم دون خطوط الفقر المحددة على المستوى الوطني عن نظيرتها في المناطق الحضرية بما يتراوح بين 0.8% (مصر) في حدها الأدنى، و17.2% (تونس) في حدها الأقصى. وقد يرجع ذلك إلى موسمية الدخل المزرعي في القطاع الريفي التقليدي، والاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية بما يحمله من مخاطر بيئية مرتفعة كالتقلبات المناخية وتأثير ذلك على مدى استدامة دخول المزارعين حيث لا يتضمن آليات فاعلة لتوليد الدخل بصورة مستمرة تضمن الحصول على الحد الأدنى من متطلبات الحياة. وتوضح البيانات الواردة في الجدول (4) نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني في الريف والحضر في بعض الدول العربية.

جدول (4): الفروق بين الفقر الريفي والحضري في بعض الدول العربية

الفرق بين نسبة فقراء الريف إلى فقراء الحضر	نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني			الدولة
	المتوسط الوطني	حضر	ريف	
9.3	12.2	7.3	16.6	الجزائر (1988)
15.6	22.6	14.7	30.3	(1995)
0.8	22.9	22.5	23.3	مصر (1996-95)
10.4	13.1	7.6	18.0	المغرب (1991-90)
15.2	19.0	12.0	27.2	(1999-98)
17.2	19.9	12.0	29.2	تونس (1985)
12.7	14.1	8.9	21.6	(1990)
10.6	19.1	18.6	19.2	اليمن (1992)

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم (2002).

## 2- بعض الظواهر المرتبطة بالفقر الريفي في الدول العربية:

تسود الوطن العربي بعض الظواهر الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط بالفقر في الريف العربي بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على دخول الأفراد ومستوياتهم المعيشية. تشمل تلك الظواهر ضعف قاعدة الموارد الطبيعية وتدهورها، والتقلبات المناخية المتكررة، والتدني النسبي للنتائج المحلي الزراعي، وهشاشة أوضاع الأمن الغذائي، وضعف الخدمات الاجتماعية.

### 2-1 ضعف قاعدة الموارد الطبيعية وتدهورها:

تمتد معظم أراضي الوطن العربي عبر أقاليم جافة وشبه جافة. وتتعرض قاعدة الموارد الأرضية العربية للتدهور والتصحر من عام لآخر يتمثل في انعدام الغطاء النباتي نتيجة للتوسع الزراعي في الأراضي الحدية والرعي الجائر والقطع الجائر للغابات. وتقدر الأراضي التي تعرضت للتصحر في الوطن العربي بنحو 10 مليون كلم<sup>2</sup>. وتقدر الأراضي المهتدة بالتصحر بنحو 3 ملايين كلم<sup>2</sup>. وفي المناطق المروية ذات الأراضي المنخفضة ألحقت الملوحة خسائر جسيمة بالأراضي الزراعية ذات النوعية الجيدة. كما تسببت التعرية في فقد مساحات أخرى من الأراضي لاسيما في السفوح بالمناطق القاحلة وشبه القاحلة. إضافة إلى ذلك فإن معظم الزراعات العربية تقع في النظام المطري التقليدي الذي يتسم بتذبذب معدلات الهطول المطري وتدني المعدلات الإنتاجية. ويعتبر معظم المزارعين في الدول العربية من ذوي الحيازات الصغيرة إذ تتصف نظم ملكية الأراضي الزراعية بصغر الحيازات وتفتتها. ومما لا شك فيه فإن هذه الظواهر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر الريفي لتأثيراتها المباشرة على مستويات الدخل الأمر الذي يجعل فقراء الريف ضحايا لهذه الظواهر من ناحية، وعوامل مساعدة لهذه الظواهر من ناحية أخرى.

وتشير الإحصاءات إلى أن ما هو متاح من موارد مائية متجددة في العالم العربي يبلغ حوالي 268 مليار متر مكعب سنوياً، تمثل حوالي 0.64% من إجمالي إمدادات المياه المتجددة على مستوى العالم. وتتسم معظم الإمدادات المائية العربية بالتذبذب وعدم الاستقرار، والتغير من موسم لآخر نتيجة اعتمادها على مياه الأمطار والتي تمثل المصدر الرئيسي للمياه في معظم الدول العربية. هذا الوضع غير الآمن لإمدادات المياه يؤثر سلباً على حياة الريفيين عامة والفقراء منهم بصفة خاصة، حيث ليس بمقدورهم تحمل أعباء استخدام التقنيات الحديثة في الري لتعظيم كفاءة استخدام المياه، أو الوصول إلى أنواع أفضل من المحاصيل الزراعية التي



تتحمل الجفاف وتزيد من مخرجات كل لتر من المياه المتاحة.

## 2-2 التقلبات المناخية المتكررة:

تتعرض المنطقة العربية لتقلبات وهزات مناخية متكررة شديدة تلحق الضرر بالإنتاج الزراعي وتهدد معيشة الريفيين خاصة الفقراء منهم. وعلى سبيل المثال تعرضت دول شمال أفريقيا خلال السنوات العشر الأخيرة لموجة جفاف استمرت لمدة خمس سنوات. كما ضربت موجة الجفاف كل من: الأردن وسوريا وفلسطين في نهاية التسعينيات من القرن العشرين. ولقد أثرت هذه الموجات العنيفة المتلاحقة على صغار المزارعين، حيث فقدوا جزءاً كبيراً من دخولهم وأعمالهم، وانخفضت كميات المواد الغذائية المتاحة لهم بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها.

ونظراً لأن الزراعات المطرية هو النمط السائد في أغلب الدول العربية لذلك تؤدي التقلبات الشديدة في الطقس إلى تذبذبات كبيرة في الإنتاج الزراعي من عام لآخر.

## 3-2 التدي النسبي لقيمة الناتج المحلي الزراعي:

قدرت نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي بحوالي 6% في العام 2007. وقد ازدادت قيمة الناتج الزراعي العربي من حوالي 80.3 مليار دولار في عام 2000 إلى حوالي 81.5 مليار دولار عام 2001 ثم تراجع إلى حوالي 80 مليار دولار عام 2007. فبجانب التدي النسبي للناتج المحلي الزراعي والذي يشير إلى تدي دخول سكان الريف العربي، فإن الارتفاع المستمر في عدد السكان في المنطقة العربية أدى إلى تراجع نصيب الفرد العربي من الناتج الزراعي العربي من حوالي 281.5 دولار/ للفرد عام 2000 إلى حوالي 242 دولار/ للفرد عام 2002.

## 4-2 التدي النسبي لدخل المرأة الريفية:

يشير تقرير الفقر الريفي لعام 2001 الصادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أن النساء أقل قدرة على الوصول إلى الأرض، والائتمان، والتكنولوجيا، وقد يسفر ذلك عن توارث الفقر عبر الأجيال. وفي بعض الحالات التي لا تكون فيها النساء أشد فقراً عن الرجال، فإن أوضاعهن تكون أكثر هشاشة بسبب الوقت الذي ينفقته في أداء الأعمال المنزلية إلى جانب الأعمال الزراعية، والافتقار إلى سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة أو حتى المشاركة فيه.

وتميل الأسر التي تترأسها النساء إلى أن تكون أكثر فقراً من الأسر التي يترأسها الرجال. على سبيل المثال في مصر تعيش نحو 36% من الأسر الريفية التي تترأسها النساء في فقر مدقع مقارنة بحوالي 28% من الأسر التي يترأسها الرجال. بالمثل في فلسطين تتعرض نحو 30% من الأسر التي تترأسها النساء لخطر الفقر مقابل 22% بين الأسر التي يترأسها الرجال.

وتعود أسباب ذلك إلى معاناة المرأة الريفية العربية من مختلف صور التميز النوعي وعدم المساواة في الوصول إلى مورد الأرض والائتمان وخدمات التعليم والصحة والخدمات الإرشادية.

كما تلعب العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المنطقة العربية دوراً محورياً في ترسيخ التميز النوعي، حيث تقوم المرأة بأدوار متعددة أجمعت الثقافة المحلية أنها من صميم مسؤوليتها فعمل المرأة في الغالب غير مدفوع الأجر، على الرغم من الساعات الطويلة التي تقضيها في العمل بالمزارع العائلية، ورعاية الحيوانات، وجمع الأحطاب، و جلب المياه، وإعداد وتجهيز الطعام، ورعاية الأطفال، علاوة على الأعمال الكثيرة الروتينية الأخرى إضافة إلى أن

المرأة تنفق كل ما تكسبه من بيع المنتجات الزراعية والصناعات اليدوية أو الأجر الذي تتحصل عليه في حالة عملها كأجيرة خارج بيتها، لتلبية حاجيات أسرتها ولا تبقى غالباً لنفسها شيئاً، بينما يدخر الرجل الكثير مما يكسبه ولا يساهم في الإنفاق الأسري إلا بالقليل.

## 5-2 هشاشة أوضاع الأمن الغذائي:

يرتبط فقدان الأمن الغذائي كلياً بالفقر الذي يعتبر سبباً مباشراً في هشاشة الأوضاع الغذائية لملايين البشر، ويعتبر فقدان الأمن الغذائي بدوره سبباً من أسباب الفقر حيث يحرم الفقراء من أهم مورد يمتلكونه وهو القوة والمهارة في العمل والإنتاج.

ولقد أكدت بعض الدراسات على أن نقص الغذاء يعطل قدرة الفقراء لتنمية مهاراتهم كما يخفض إنتاجيتهم في العمل. كما وجد أن نقص التغذية خلال مرحلة الطفولة يؤثر على النمو العقلي والبدني، ويعطل المقدرة على التعلم والعمل. وتقدر أعداد السكان العرب الذين يعانون من نقص التغذية في ست عشرة دولة عربية بحوالي 32.5 مليون نسمة يمثلون حوالي 12.1% من جملة سكان هذه الدول كمتوسط للفترة 1998-2000 وبلغت أقصى النسب 71.4% في الصومال تليها اليمن (33.5%) ثم العراق (26.5%) وتندم حالات نقص التغذية في تونس وليبيا. وحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يمكن القول بأن أوضاع الدول العربية سواء فيما يتعلق بنسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، أو إمدادات الطاقة أفضل نسبياً عند مقارنتها بغيرها من الدول النامية إلا أنها لازالت في حاجة إلى بذل المزيد من الجهد خاصة في العراق واليمن والسودان والصومال حيث تراوحت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية في الدول الثلاث الأولى بين 20%، و34%، وفي الصومال تجاوزت النسبة 35%. وتتسم إمدادات الطاقة ذات المصادر الغذائية غير النشوية بالانخفاض النسبي في معظم الدول العربية باستثناء ليبيا والكويت ولبنان والسعودية، وسوريا حيث تجاوزت النسبة حوالي 50%. أما في الصومال فإنه بالرغم من ارتفاع نسبة الأغذية غير النشوية من جملة إمدادات الطاقة حيث بلغت 65% خلال الفترة 1998 - 2000 إلا أنها تضم أعلى نسبة من السكان بين الدول العربية الذين يعانون من نقص التغذية، كما تنخفض إمدادات الطاقة الغذائية لتبلغ حوالي 1600 سعرة حرارية.

وفي السودان بلغت نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات ويعانون من سوء التغذية الحاد حوالي 7.1% من جملة عدد الأطفال في الدولة. وفي موريتانيا تشير التقارير الدولية والمحلية إلى أن نسبة الأطفال الذين يعانون من حالات سوء التغذية الحاد يقترب من 8%. ويقل وزن 12.5% من الأطفال عند الولادة عن 2500 جرام، ويعانى نسبة 60% من الأمهات الحوامل من فقر الدم.

## 6-2 ضعف الخدمات الاجتماعية:

بحكم العلاقة المباشرة بين الفقر والخدمات الاجتماعية، جاء تعريف الفقر من قبل مكتب العمل الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة بأنه يعنى عدم القدرة على الحصول على الخدمات العامة الأساسية مثل الحصول على مياه الشرب النقية، والخدمات الصحية والتعليم والمواصلات، ويضاف إلى ذلك عدم توفر فرص العمل المناسبة لأفراد الأسرة القادرين والباحثين عن العمل. فاستمرار الفقر يؤثر سلباً على الحالة الصحية، ويؤدي إلى تفشي الأمراض. كما يصاحب الفقر انتشار الأمية وتفشي الجهل. وتتسم الخدمات التعليمية في المنطقة العربية كغيرها من الدول النامية بوجود فجوات واسعة بين قدرات الذكور والإناث من حيث الالتحاق بالتعليم، وهذه الفجوات أوسع في المناطق الريفية وتصل إلى أقصى معدلاتها بين فقراء الريف. ويصل معدل الأمية في المناطق الريفية العربية إلى 73% عند الإناث مقابل 44% عند الذكور.

ولقد شهدت الدول العربية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، تقدماً ملحوظاً في مجال الخدمات الاجتماعية رغم تباينه بين البلدان المختلفة، أو بين المناطق الريفية والحضرية. فعلى مستوى المؤشرات الصحية انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ليبلغ عام 2000 حوالي 6% بعد أن تجاوزت تلك النسبة 20.5% عام 1970.

كما تبذل الدول العربية جهوداً حثيثة لتوفير مياه الشرب النقية، وخدمات الصرف الصحي الملائمة، إلا أن حوالي 16% من المواطنين العرب لا يحصلون على مياه الشرب النقية الآمنة، ونحو 19% تنقصهم خدمات الصرف الصحي. وتتباين هذه الخدمات تبايناً واضحاً بين الريف والحضر. فعلى سبيل المثال تراوحت نسبة السكان المشمولين بخدمات الصرف الصحي الملائمة في المناطق الحضرية بالجزائر والسودان والعراق والمغرب واليمن بين 87%، و100% خلال عام 2000، في حين تراوحت النسبة بين 31%، و48% في المناطق الريفية.

### 3- منهجيات وآليات التصدي للظواهر المرتبطة بالفقر في الريف العربي:

انتهجت الدول العربية خلال العقدين الماضيين العديد من السبل والآليات للحد من الفقر والظواهر المرتبطة به خاصة في الريف العربي. وفي هذا الصدد قامت العديد من الدول العربية بانتهاج برامج التعديلات الهيكلية وتبني السياسات الاقتصادية التي تؤدي للحد من الفروقات التنموية بين الأقاليم الجغرافية وتسريع عجلة التنمية. كما عملت تلك الدول على تطوير البنيات التحتية في المناطق الريفية ورفع إنتاجية الفقراء لتحسين دخولهم وظروفهم المعيشية. هذا إلى جانب قيام تلك الدول بالعديد من الدراسات حول الفقر وقياسه للمساعدة في وضع السياسات وتوجيه السياسات للحد منه.

ففي الأردن تغيرت النظرة إلى مشكلة الفقر من كونها مشكلة اجتماعية يُعتمد في التصدي لها على مبدأ الإحسان إلى الفقراء، وأصبح يُنظر إليها كمسألة اقتصادية اجتماعية تنتهج حولها برامج وآليات تحقيق الاستغلال الأمثل لطاقت الفقراء ورفع إنتاجيتهم لتحسين دخولهم وأحوالهم المعيشية. وفي إطار تصديها المباشر لقضية الفقر والظواهر المرتبطة به اعتمدت الأردن نهج الدراسات لتشخيص وقياس الفقر وصياغة وإعداد البرامج اللازمة للحد منها. وفي هذا الصدد فقد تم إجراء العديد من الدراسات حول الفقر والظواهر المرتبطة به. تضمنت تلك الدراسات دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية (1989)، ودراسة واقع الفقر وخصائصه (1993)، ودراسة البنك الدولي حول تقييم الفقر في الأردن (1994)، ودراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الفقر في الأردن (1998). وبجانب الدراسات انتهجت الدولة منهج الإصلاح الاقتصادي الذي سعت برامجه إلى تحقيق استقرار الاقتصاد وتحقيق المزيد من الكفاءة في استخدام الموارد ورفع الإنتاجية. كما تم إنشاء العديد من المؤسسات الحكومية والشعبية لتقوم بالتصدي لظاهرة الفقر عن طريق إعداد وتنفيذ البرامج اللازمة والتي تضمنت برنامج دعم المشاريع المولدة للدخول، وبرامج الدعم العيني وتقديم القروض والمنح والمشاريع الإنتاجية.

وفي تونس انتهجت الدولة منهج المعالجة الاقتصادية للفقر والظواهر المرتبطة به باعتبارها الوسيلة المثلى للنهوض بمستويات دخول الأفراد والفئات الفقيرة، هذا إلى جانب انتهاج منهج المعالجة الاجتماعية للفقر لضمان تطوير الجوانب التعليمية والصحية للفقراء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة. اشتملت المعالجة الاقتصادية في تونس على الإصلاحات الهيكلية في إطار المخطط التاسع للتنمية في تونس (1997 - 2001) الذي أدى إلى زيادة معدلات النمو وتطوير الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وتحسين مستويات الدخل وزيادة حجم

الصادرات وتحسين مستويات المعيشة وزيادة نسبة التشغيل. أما المعالجة الاجتماعية فقد اشتملت تكثيف الاهتمام بالأوضاع الصحية للمواطنين وتطوير الرعاية الصحية الأساسية وترشيد المعالجة المجانية، هذا إلى جانب الاهتمام المتواصل بالتعليم ورفع المستويات التعليمية للسكان وبخاصة سكان الريف، وإعداد برامج الضمان الاجتماعي وبرامج وصناديق العناية بالفئات الخاصة.

وفي لبنان اهتمت الدولة بالتنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار لتحقيق النمو بالبلاد. كما سعت الدولة إلى تصحيح الجور التي اعتبرتها عنصراً رئيسياً في مكافحة الفقر إذ يشكل الأجراء أكثر من ثلثي القوى العاملة في لبنان. وتعمل الدولة على التوسع الأفقي في الزراعة وزيادة فرص العمل والتشغيل خاصة في المناطق الريفية. واهتمت الدولة بالتنمية الاجتماعية كمنهج فعال في التصدي للقضايا المتصلة بالفقر واهتمت في ذلك بالصحة والتعليم كما طورت التعليم المهني.

وفي مصر تم التصدي للفقر والظواهر المرتبطة به في أوقات مختلفة وبدرجات متفاوتة بإتباع العديد من المناهج والآليات التي اشتملت على التشغيل الكامل من خلال ضمان التوظيف لخريجي الجامعات والمدارس الثانوية وتحديد الحد الأدنى للأجور والتوسع في توفير الخدمات الاجتماعية المجانية وتقديم المساعدات المالية للفئات الأكثر فقراً. وقامت مصر بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي واهتمت بالإنفاق الاجتماعي الذي سعت الدولة إلى زيادته. ومن أجل التصدي للفقر الريفي والظواهر المرتبطة به قامت مصر بإعداد الكثير من دراسات الفقر لقياسه وتحديد مؤشرات، كما استخدمت العديد من المؤشرات لقياس وتحليل الفروقات بين الريف والحضر وفجوات النوع (Gender Gaps). وقد شكلت نتائج التحليل خطوات مساعدة لإعداد السياسات والبرامج اللازمة لتخصيص الموارد لسد تلك الفجوات والفروقات وتقييم التقدم.

وفي سلطنة عمان تم اعتماد الدراسات البحثية وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمنهجيات أساسية لبرامج التنمية البشرية. فبجانب النمو المتحقق فقد شهدت البلاد تطورات غير مسبوقه في مجال التنمية البشرية حيث ارتفعت مستويات التعليم، وتمت مكافحة كل الأمراض المرتبطة بالفقر والامية كما تم توفير الخدمات الاجتماعية للسكان في الريف والحضر على حد سواء.

وفي المغرب تضمنت المنهجيات والآليات إجراء العديد من الدراسات من أجل الإحاطة الدقيقة بمشكلة الفقر والظواهر المرتبطة به. اشتملت تلك الدراسات على دراسة التحقيق في واقع استهلاك ونفقات الأسر في المغرب (1984 - 1985)، تقرير البنك الدولي حول المهمشين والفقر بالمغرب (1989)، ودراسة مستويات المعيشة للأسر (1991- 1992)، ودراسة واقع النفقات العامة الاجتماعية على شرائح المجتمع محدودة الدخل (1993)، ودراسة معاناة الشرائح الفقيرة وتدابير حمايتها (1993)، ودراسة واقع سياسات الأسعار الزراعية على الشرائح الفقيرة. وتضمن المنهج المتبع للتصدي للفقر والظواهر المرتبطة به الاستفادة من نتائج تلك الدراسات لتحديد خط الفقر الغذائي ومستوى النفقات غير الغذائية من خط الفقر، ومن ثم إعداد وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج الحد من الفقر.

وفي السودان ازداد اهتمام الدولة بالمناطق الأكثر فقراً والفئات السكانية الأكثر تعرضاً للظواهر المرتبطة بالفقر، وانتهجت في ذلك منهج تحسين الننتاج والإنتاجية بتلك المناطق وتحسين أوضاع أمنها الغذائي، وتمكين الفئات السكانية بالمناطق الريفية الأكثر تأثراً بالظروف غير المواتية ومساعدتهم نحو الاستقرار، وتأهيل البنيات الأساسية والوحدات الخدمية، وتنفيذ المشروعات الخاصة مثل مشروعات الأمن الغذائي وبرامج معالجة آثار الجفاف.

وفي موريتانيا تم وضع الآليات المناسبة للحد من الفقر الريفي بالتعاون مع المفوضية العليا المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر لشركاء موريتانيا في التنمية. تضمنت تلك الآليات تقوية النمو الاقتصادي المستدام لتحسين الظروف المعيشية للسكان وترقية المشاركة.

وفي جيبوتي واليمن تم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وبعض المنظمات إتباع نهج الدراسات البحثية التشخيصية لوضع استراتيجيات للحد من الفقر تضمن زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتطوير الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية وإحداث تنمية ريفية مستدامة. كما اعتمدت تلك الدولتان مبدأ المشاركة لإحداث إزالة الفقر في إطار استراتيجية طويلة المدى للتنمية الاقتصادية. وتقوم اليمن بالإعداد للخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (2006 - 2010) والتي تعمل على تحقيق أهداف التنمية الألفية، وتحسين عجلة النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل والتعليم الأساسي لجميع الأطفال وخاصة الفتيات في الريف، وتطوير الخدمات الاجتماعية في الريف وربط المناطق النائية بالأسواق الحضرية.

#### 4- بعض التجارب العربية الرائدة في محاربة الفقر:

وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية البشرية في الدول العربية في مارس (آذار) 2000 فإن دول الوطن العربي قد شهدت تطورات غير مسبوقة من التنمية البشرية والحد من الفقر حيث ساهمت التطورات في الأوضاع الاقتصادية والقطاعات الاجتماعية في التطورات الصحية والتعليمية ومستويات المعيشة، الأمر الذي انعكس في تحسن العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

في الأردن تتعدد الجهات التي تقوم بتنفيذ برامج مكافحة الفقر، وتتنوع تبعاً لذلك البرامج التي يتم تنفيذها من قبل المؤسسات الرسمية والشعبية. وقد أنشأت الحكومة الأردنية صندوق المعونة الوطنية الذي يعتبر المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن التصدي لمشكلة الفقر من خلال حماية ورعاية الأفراد والأسر المحتاجة وذلك بتقديم المعونات وتوفير العمل المنتج والتأهيل والتدريب والتأمين الصحي.

وتشكل العديد من المؤسسات الرسمية والمحلية والدولية والمؤسسات الشعبية شبكة الحماية الاجتماعية في الأردن والتي تمثلت في:

- برنامج المعونات النقدية المتكررة.
- القروض والمنح والمشاريع الإنتاجية للأسر الفقيرة.
- برنامج المعونات الطارئة والاستثنائية.
- برنامج مساعدة الطلاب الفقراء.
- برنامج التأمين الصحي للأسر الفقيرة.

وقد تبنت الأردن استراتيجية لمكافحة الفقر والبطالة تم من خلالها تنفيذ حزمة الأمان الاجتماعي في مطلع عام 1998 على مرحلتين، استمرت المرحلة الأولى لمدة (3) سنوات وتستمر المرحلة الثانية لمدة (7) سنوات. وتهدف حزمة الأمان الاجتماعي إلى:

- رفع المستوى العام لدخول المواطنين فوق خط الفقر المطلق، والتأثير بصورة مباشرة على مستوى دخول الفقراء والفئات الأقل حظاً.
- تحسين الفرص الاقتصادية والاجتماعية للفئات الأقل حظاً من خلال دعم وتمويل

### المشاريع الصغيرة.

- زيادة فرص التشغيل أمام الفقراء القادرين على الإنتاج والباحثين عن العمل.
- تحسين الظروف المعيشية للفقراء من خلال تطوير البنيات التحتية المادية والاجتماعية المحيطة بهم.

وفي تونس تم التصدي لقضية الفقر والظواهر المرتبطة بها عن طريق المعالجات الاقتصادية والاجتماعية التي اشتملت العديد من البرامج بما في ذلك برامج التشغيل وزيادة الدخل وبرامج التنمية الريفية والحضرية وبرامج الخدمات الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك فقد أنشئ في تونس صندوق خاص يسمى صندوق التضامن الوطني يتولى التدخل في المناطق التي لا تشملها البرامج والمشاريع العادية للدولة والجماعات المحلية. وتشمل مجالات تدخل الصندوق تمويل مشاريع البنية الأساسية والمشاريع التنموية الصغيرة في المناطق الفقيرة للمرافق والخدمات الضرورية مثل ماء الشرب والمسكن الملائمة والطرق والمدارس والمراكز الصحية. ويتم تمويل عمليات الصندوق بصفة أساسية من قبل الأهالي.

وفي لبنان تعتبر شبكات الأمان الاجتماعي من التجارب الرائدة التي تلعب دوراً هاماً في تقليص انتشار الفقر وذلك عبر معالجة نتائجه أو عبر تخفيف الأعباء عن الرواتب والأجور. ويأتي الضمان الاجتماعي في طبيعة تلك الشبكات بالرغم من أن نشاطها لا يشمل في الوقت الراهن نسبة كبيرة من السكان.

وفي إطار توجه جمهورية مصر العربية نحو اتخاذ الإجراءات التي تساهم في التخفيف من حدة الفقر والبطالة، وتمشياً مع أهداف التنمية الوطنية ونتائج قمة الأرض للتنمية فقد تم تقليل الفقر وتحديد مسبباته عن طريق القيام بالعديد من الدراسات، وتم بذلك تأسيس الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر عام 1991 كمؤسسة شبه مستقلة لها أمانة فنية ومجلس إدارة يرأسه رئيس الوزراء المصري ويشارك فيه الوزراء المعنيون وممثلو القطاع الخاص والمختصون من العاملين في الحقل الاجتماعي.

ويتعامل الصندوق مع مشكلة الفقر والبطالة عن طريق تقديم الخدمات الأساسية اللازمة للارتقاء بنوعية الحياة ورفع المستوى الاقتصادي للسكان. وقد تبنى الصندوق اتجاهاً ثنائياً للتعامل مع مشكلة الفقر والبطالة في مصر. يسعى الاتجاه الأول إلى تحقيق تغييرات واسعة النطاق في مصدر الثروة. ويسعى الاتجاه الثاني إلى زيادة فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية من تعليم وصحة أولية وتنظيم الأسرة، وتقديم القروض الميسرة للصناعات الصغيرة والفئات المستهدفة، بجانب تطوير البنيات الأساسية. ويتم تنفيذ أنشطة الصندوق عن طريق برامج رئيسية ووحدات متخصصة ومكاتب إقليمية منتشرة في أنحاء الجمهورية. وتشمل برامج الصندوق:

- برنامج تنمية المشروعات الصغيرة.
- برنامج تنمية البنية الأساسية.
- برنامج تنمية الموارد البشرية.
- برنامج التنمية المؤسسية.

وتشمل وحدات الصندوق الوحدات المتخصصة مثل وحدة بحث سبل تحسين مستوى المعيشة، ووحدة المرأة والتنمية، ووحدة البيئة والتنمية. وقد اكتسب الصندوق خبرات عديدة في

مجال التخفيف من حدة الفقر والبطالة في مصر منها:

- تطوير منهجيات حديثة للإدارة الاجتماعية.
- تفعيل مشاريع التدريب والاستثمار ودراسات تحليل أوضاع الفقر.
- التنسيق بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في التصدي لمشكلات الفقر، وتخطيط وتنفيذ ومتابعة مشاريع الحد منه، والوصول إلى المناطق المهمشة والمجتمعات الأكثر فقراً.
- المساهمة في التخفيف من حدة الفقر عن طريق توفير فرص العمل وتدريب الجمعيات الأهلية، وتدريب الأفراد في مجال الصناعات الصغيرة والحرفية، وتدريب المقاول في مجال تنفيذ مشاريع البنية الأساسية.
- المساهمة في التوعية الصحية وبرامج محو الأمية.
- تقديم المساعدات الفنية والتمويلية للمجتمعات الفقيرة.
- تقديم القروض الميسرة للصناعات الصغيرة.

و من التجارب الرائدة خلال العقدين الماضيين أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 2000 أن سلطنة عمان نفذت برنامجاً مكثفاً للتنمية البشرية والاجتماعية مما أدى إلى نتائج غير مسبوقة في مجال الحد من الفقر والتنمية البشرية. فخلال الفترة من بداية السبعينات وحتى نهاية التسعينات ازداد العمر المتوقع عند الميلاد بنحو 24 عاماً من 47 عاماً إلى 71 عاماً. كما انخفض معدل وفيات الأطفال خلال تلك الفترة من نحو 215 لكل 1000 إلى نحو أقل من 18 لكل 1000. هذا إلى جانب التطور الواضح في التعليم واختفاء الأمراض المرتبطة بالفقر وتطور الخدمات الاجتماعية والصحية ومرافقها.

##### 5- توجهات استراتيجية الحد من الفقر الريفي في الوطن العربي:

يرتبط الفقر في الوطن العربي بالعديد من الظواهر ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والظواهر الطبيعية، ويزداد انتشاره في المناطق الريفية ويرتبط فيها ارتباطاً وثيقاً بالموارد الإنتاجية ومدى توفرها وإمكانية الحصول عليها، إضافة إلى ارتباطه بالأحوال التغذوية للسكان وأوضاع الأمن الغذائي السائدة. وبطبيعة الحال فإن التصدي لمثل هذه الظواهر يتطلب إعداد خطط طويلة المدى في إطار استراتيجية شاملة للحد من الفقر تضع في الاعتبار طبيعة قضية الفقر والظواهر المرتبطة بها من ناحية، والأهداف التنموية من ناحية أخرى. إضافة إلى الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية الناجحة في هذا الصدد. فعلى مستوى الوطن العربي هناك الكثير من الدول العربية، قامت بوضع وتنفيذ إستراتيجيات وبرامج الحد من الفقر متبعة في ذلك العديد من المناهج منها الاهتمام بتشخيص ودراسة وتحليل حالات الفقر ومسبباته، والمشاركة القاعدية والتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

وعلى المستوى العالمي قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بوضع مناهج (أوراق إستراتيجية الحد من الفقر) بوضع (PRSPs) في عام 1999 وتم تطبيقه في العديد من دول العالم منخفضة الدخل في إطار عملية مشاركة تتضمن الجهات المستفيدة وشركاء التنمية بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتصف أوراق إستراتيجية الحد من الفقر الاقتصاد الكلي، والسياسات والبرامج الهيكلية والاجتماعية الجارية في الدولة والتمويل الخارجي المطلوب والمصادر التمويلية المرتبطة بذلك. وقد أشارت نتائج التقييم المستمر لهذا المنهج والذي أجرى آخره في سبتمبر 2004 إلى نجاحه، وساعدت نتائج التقييم كثيراً في تطويره.

وأتساقاً مع ما سبق يمكن تلخيص التوجهات العامة لإستراتيجية الحد من الفقر في الدول العربية فيما يلي:

- وضع قضايا الفقر الريفي والحد منه في قائمة أولويات السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية.
- الاعتماد على نتائج قياس وتقدير حالات الفقر كخطوة أساسية لتشخيص المشكلة والتصدي لها. وما يتطلبه ذلك من إجراء مسوحات استقصائية وزيارات ميدانية ودراسات تحليلية.
- اعتماد أسلوب التخطيط للحد من الفقر إذ يساعد التخطيط كثيراً في التعرف على نقاط قوة وضعف البرامج التي سيتم تنفيذها مما يساعد على معالجتها.
- تعمل الإستراتيجية على دعم خطط وبرامج الحد من الفقر ببرامج تقييم المسببات وقياس مدى تحقيق الأهداف المنشورة.
- يعتمد بنائها على منظور تمويل الأمد يتضمن المشاركة والتنسيق ليشمل المجتمعات والفئات المستهدفة وشركاء التنمية من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.
- تكون شاملة وتضع في الاعتبار الأبعاد المتعددة لطبيعة الفقر.
- توجه النتائج المتوقعة نحو المخرجات التي تفيد الفقراء وتساعدهم.
- تعمل على تطوير الفئات المستهدفة الوطنية عن طريق مشاركة المجتمعات المدنية.
- التصدي للمظاهر ذات الطبيعة الخاصة المرتبطة بالفقر الريفي في الوطن العربي ووضع البرامج والآليات الكفيلة بالتصدي لها بما يؤدي إلى:-
  - تمكن ودعم فقراء الريف وزيادة قدراتهم على استخدام الموارد الإنتاجية والحصول عليها.
  - تنويع مصادر دخل الفقراء في الريف.
  - تحقيق مبدأ الحق في الغذاء وتحسين أوضاع الأمن الغذائي والأحوال التغذوية لفقراء الريف.
  - تنمية البنى الأساسية وتطوير الخدمات الاجتماعية لسكان الريف.
  - تيسير الحصول على الائتمان الزراعي.
  - تطوير علاقات الشراكة مع المنظمات الأهلية غير الحكومية والقطاع الخاص.
  - تحقيق المساواة في النوع Gender Equity.

#### 6- جهود وإنجازات المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من الفقر الريفي:

وجّهت المنظمة منذ نشأتها مختلف أنشطتها التنموية لتحقيق الأمن الغذائي العربي والحد من الفقر الريفي، تلك المجالات التي توليها المنظمة اهتماماً خاصاً وتضعها في صدارة أولويات عملها وأنشطتها السنوية التي تشتمل على أنشطة دراسية ومشروعات وبرامج في مجالات:-

- تطوير الخدمات المساندة.
- تطوير الإنتاج والإنتاجية في القطاعات التقليدية ولدى صغار المنتجين.



- تحسين الغذاء والتغذية للأسر الريفية.
- تطوير النظم التسويقية.
- تنمية الموارد البشرية.

وفي هذا الإطار قامت بتنفيذ العديد من المشروعات القطرية والإقليمية التي تستهدف صغار المزارعين وهم غالباً من المعوزين والفقراء. ونتيجة للتوجيه الصادر عن الجمعية العمومية للمنظمة بربط قضايا الأمن الغذائي بإستراتيجيات مكافحة الفقر الريفي في الوطن العربي، تبنت المنظمة برنامج الحد من الفقر الريفي في الوطن العربي ضمن أنشطتها الرئيسية ومشروعاتها الرامية للتخفيف من الفقر في مناطق الريف العربي. وشرعت المنظمة في تنفيذ البرنامج ضمن خطط عملها السنوية منذ عام 2002.

#### أهداف البرنامج:

- تبادل التجارب بين الدول العربية حول البرامج والمشروعات الرائدة في مجال مكافحة الفقر.
- تحديد مجالات وآفاق التنسيق والتعاون بين الدول العربية في هذا المجال.

#### الدول المستفيدة:

- عام 2003: السودان، فلسطين، اليمن.
- عام 2004: موريتانيا، الجزائر، المغرب.
- عام 2005 إعداد دراسات حالة قطرية في كل من: (الأردن، تونس، سوريا، العراق، لبنان، ومصر).
- عام 2006-2007 تنفيذ مشروعات رائدة للحد من الفقر في بعض الدول العربية التي لم يشملها المشروع 5 دول هي: (الأردن، مصر، العراق، تونس، سوريا، لبنان)

#### إنجازات البرنامج:

- تنفيذ الدراسات القطرية في الدول المستفيدة، والدراسة الشاملة حول "الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية".
- تنفيذ المشروعات الريادية لمكافحة الفقر في السودان واليمن وفلسطين وتقديم مواد عينية لفائدة (90) مزارعاً في 3 قرى في كل دولة.
- تنفيذ ورشة عمل تدريبية حول "البرامج والمشروعات الإنمائية لمكافحة الفقر في الريف".
- تنفيذ المشروعات الريادية في المغرب والجزائر وموريتانيا لفائدة (90) مزارعاً في كل دولة.

- عام 2008: تنفيذ مشروعات رائدة للحد من الفقر في ( 4 ) دولة عربية هي: (اليمن، فلسطين، الجزائر، موريتانيا )
- عام 2009 : جاري العمل على تنفيذ مشروعات رائدة للحد من الفقر في (5) دول. كما يجري العمل على إعداد دراسة توثيقية وورشة عمل حول مؤشرات الفقر في الريف العربي.
- وخلال السنوات القليلة الماضية قامت المنظمة بإعداد وتنفيذ العديد من مشروعات الحد من الفقر في الدول العربية منها:
- مشروع تطوير النظم المزرعية لصغار المنتجين ودعم المرأة الريفية في المملكة الأردنية الهاشمية.
- مشروع إقامة وحدات تصنيع الألبان بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- مشروع تدعيم المرأة الريفية بسلطنة عمان.
- مشروع تطوير النظم المزرعية لصغار المزارعين في جمهورية مصر العربية.
- المشروع النموذجي لدعم المرأة الريفية وتنمية الفلاحة العائلية بالجمهورية التونسية.
- مشروع دعم وتعظيم دور نقل التقانة والإرشاد في تحقيق التنمية الزراعية في مناطق الزراعة المطرية التقليدية بجمهورية السودان.
- مشروع تحديث المشاتل الرئيسية بجمهورية السودان.
- مشروع إعادة إحياء تراث الحياكة اليدوية للحريز الطبيعي وتطوير العمل الحرفي بالجمهورية اللبنانية.
- مشروع إنجاز مركزين لتصنيع جبن الماعز بجماعة ايت أمان بإقليم بولمان وجماعة الزحيلكة بإقليم الخميسات بالمملكة المغربية.
- مشروع إعادة تأهيل قطاع القطني الغذائية بالمملكة المغربية.
- مشروع دعم المزارعين المتأثرين بالحائط العازل بدولة فلسطين.
- مشروع تطوير خدمات الإرشاد الزراعي بدولة فلسطين.
- مشروع تحسين تربية ورعاية الدواجن بدولة الكويت.
- مشروع تدعيم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في ولايتي خنشلة وأم البواقي.
- مشروع تفعيل دور المرأة في التنمية الريفية بالجزائر.

- مشروع تطوير استخدامات الطاقة الشمسية للاستعمالات المنزلية في تونس والمغرب وموريتانيا واليمن.
- مشروع تربية نحل العسل بالعراق وليبيا ومصر.
- مشروع دعم وتحسين زراعة وإنتاج المحاصيل البستانية بموريتانيا.
- مشروع إنشاء السدود الصغيرة لحصاد مياه الأمطار ورفع كفاءة نظم الري في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
- مشروع دعم المزارعين في دولة فلسطين وجنوب لبنان.
- مشروع دعم الشبكة الإقليمية لإدارة مياه الري في الدول العربية.

7- مجالات التعاون الإقليمي والدولي والمشروعات المقترحة للحد من الفقر الريفي في الوطن العربي:  
1-7 مجالات التعاون:

تتحدد مجالات التعاون للحد من الفقر في الوطن العربي من طبيعة وخصائص الفقر في الدول العربية من ناحية، والتجارب والدروس المستفادة حول ما تم تحقيقه في مجال الحد من الفقر على المستويين الإقليمي والدولي من قبل الدول العربية وشركاء التنمية من المؤسسات الإقليمية والدولية، من ناحية أخرى. وفيما يلي أهم تلك المجالات:

- التعاون والتنسيق في مجال تبادل التجارب الناجحة والنماذج الرائدة للحد من الفقر وبخاصة الفقر في المناطق الريفية، ويشمل ذلك التجارب الناجحة والنماذج الرائدة للدول العربية للحد من الفقر، إضافة إلى تجارب المؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مجال الحد من الفقر في دول الإقليم.
- التعاون والتنسيق في مجال تشخيص الفقر الريفي في الوطن العربي ومسبباته والتعرف على خط الفقر وتوزيعه ومؤشراته المختلفة والفجوات التنموية، وما يتطلبه ذلك من برامج تدريبية للكوادر الفنية المناط بها تنفيذ دراسات تشخيص حالات الفقر وميزانية الأسرة وتحليل البيانات وقياس المؤشرات.
- التعاون والتنسيق في صياغة وإعداد برامج ومشروعات الحد من الفقر وتنفيذها وتقييمها.
- التعاون والتنسيق في مجال إعداد إستراتيجيات الحد من الفقر وبخاصة إعداد أوراق إستراتيجية الحد من الفقر (PRPs) وفي مجال تقييم نتائج الإستراتيجية.
- التعاون والتنسيق في مجال تنمية البنيات الأساسية في الريف ووضع البرامج المحافظة على البيئة والتصدي لمشكلاتها المرتبطة بالفقر.
- التعاون والتنسيق في مجال تحسين الأوضاع التغذوية وتحسين أوضاع المرأة الريفية.
- التعاون والتنسيق في مجال إعداد وتمويل المشروعات الصغيرة.
- التعاون والتنسيق في إنشاء شبكات إقليمية في الوطن العربي للتنمية الريفية والأمن الغذائي تساعد في إعداد وتنفيذ برامج الحد من الفقر والنهوض بمستويات المعيشة والتغذية من خلال النمو المستدام الذي يتضمن المشاركة القاعدية ومشاركة القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وذلك بالتعاون مع شركاء التنمية في البلاد العربية.

2-7 المشروعات المقترحة:

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد مشروع للحد من الفقر في المناطق الريفية من الوطن العربي ليتم تنفيذها في إطار نظم الإنتاج المتكاملة في الدول العربية وليمثل نموذجاً رائداً لمشروعات الحد من الفقر في مناطق مختارة من دول الوطن العربي. وتتضمن أهم مكونات المشروع ما يلي :

اسم المشروع : مشروع الحد من الفقر في المناطق من الدول العربية.  
مبررات المشروع :

- تدني الدخل المزرعية ومستويات الإنتاجية لصغار المزارعين خاصة في قطاع الزراعة المطرية الذي يغطي معظم مساحات الزراعة العربية.
- سيادة نظم الإنتاج التقليدية لدى صغار المنتجين في قطاعي الإنتاج النباتي والحيواني بالدول العربية.
- نقص الخبرات وتدني الكفاءات في مجالات إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم مشروعات الحد من الفقر .

أهداف المشروع :

- زيادة دخول صغار المزارعين وتحسين مستوياتهم المعيشية.
- تطوير البنية المؤسسية في المناطق الريفية.
- نقل وتوطين التقانات الملائمة لتحسين الإنتاجية الهكتارية وإنتاجية الوحدة الحيوانية لدى صغار المنتجين.
- تدريب ورفع كفاءة المزارعين والكوادر الفنية العاملة في مجال الحد من الفقر في الدول العربية.

مكونات المشروع :

- التدريب وبناء القدرات .
- نقل وتوطين التقانات.
- التسهيلات الإئتمانية لصغار المنتجين.
- المشروعات الرائدة.
- الصناعات الزراعية التقليدية.

الفئات المستهدفة :

- صغار المزارعين من الجنسين بقطاعات الإنتاج النباتي والحيواني
- نطاق المشروع :

- المناطق الجافة ومناطق الزراعة المطرية بالدول العربية.

النواتج المتوقعة للمشروع:

- تحسين الأحوال المعيشية ومستويات دخول صغار المنتجين.
- تطوير النظم المزرعية وزيادة معدلات الإنتاجية.
- توفير السلع الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي للأسرة الريفية.
- رفع كفاءات الكوادر الفنية وتدريب المزارعين.

الإحتياجات التمويلية لمشروع الحد من الفقر في المناطق الريفية بالدول العربية :

تقدر الميزانية الإجمالية للمشروع بنحو 2.91 مليون دولار لتنفيذ مكونات المشروع التي

تشتمل على:

التدريب وبناء القدرات : نقل وتوطين التقانات والتسهيلات الإئتمانية لصغار المنتجين، وتنفيذ المشروعات الرائدة في مجال الصناعات الزراعية.

البرنامج الزمني	الجهات المحتملة للتمويل	الموازنة التقديرية	مكونات المشروع
أبريل 2006 50 ألف دولار. يوليو 2006 50 ألف دولار. سبتمبر 2006 50 ألف دولار.	المنظمة العربية للتنمية الزراعية، UNDP، IFAD ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.	150 ألف دولار	تدريب وبناء قدرات: (3 دورات تدريبية إقليمية في مجال تحديد وإعداد برامج ومشروعات الحد من الفقر وتقييم آثارها)
2006 180 ألف دولار. 2007 180 ألف دولار. 2008 180 ألف دولار. 2009 180 ألف دولار.	المنظمة العربية للتنمية الزراعية، UNDP، IFAD ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.	720 ألف دولار	نقل وتوطين تقانات بسيطة في الإنتاج والتسويق ومشروعات رائدة في اثني عشرة دولة عربية خلال 4 سنوات - 3 دول (في كل عام).
2006 210 ألف دولار. 2007 210 ألف دولار. 2008 210 ألف دولار. 2009 210 ألف دولار.	المنظمة العربية للتنمية الزراعية، UNIDO، UNDP ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.	840 ألف دولار	صناعات زراعية تقليدية: (4 مشروعات رائدة في اثني عشر دولة وعربية خلال 4 سنوات - 3 دول (في كل عام)

300 ألف	2006	المنظمة العربية للتنمية الزراعية، UNDP، IFAD ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.	1.2 مليون دولار	تسهيلات ائتمانية: (مد مجموعات مختارة من صغار المزارعين بمدخلات إنتاج غير استهلاكية في 8 دول عربية خلال 4 سنوات - دولتين في كل عام)
300 ألف	2007			
300 ألف	2008			
300 ألف	2009			

كما أعدت المنظمة وثائق لتنفيذ مشاريع إقليمية موجهة للمرأة الريفية العربية وقامت بإرسالها للدول المشمولة وتمت المصادقة عليها. وهي الآن بصدد البحث عن تمويل لها والمشاريع هي:

**1- المشروع الإقليمي لتفعيل دور المرأة العربية في التنمية الريفية في 14 دولة عربية:**

**المبررات:**

- تمثل المرأة الريفية نصف القوى الإنتاجية في المجال الزراعي وتقوم بدور هام في التنمية وبناء المقتصدات.
- نقص في المعلومات المتوفرة حول وضع المرأة في الأرياف العربية والجهود المبذولة للنهوض بها.
- قلة إستفادة المرأة الريفية من التكنولوجيات والتقنيات المتطورة في مجال التنمية الزراعية والريفية لعدم ملائمتها لها.
- نقص في الكادر الإرشادي والتدريبي الملائم كماً وكيفاً لتنمية المرأة الريفية.
- قلة ملائمة الوسائل الإرشادية المتوفرة لخصوصيات المرأة الريفية.
- قلة تمتع المرأة الريفية بالمشاريع الإنتاجية الصغيرة بسبب قلة المعرفة لديها لتسيير المشروع وقلة الإمكانيات المالية لتمويله.
- وجود صعوبات في تسويق منتجات المرأة في كل الأرياف العربية.

**\* الهدف الرئيسي:**

تفعيل دور المرأة في التنمية الريفية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة في بعض الدول العربية من خلال إكسابها الخبرات والتقانات التي تؤهلها للعمل الإنتاجي لتحقيق دخل يمكنها من تحسين وضعها الإقتصادي والإجتماعي والقيام بدورها الإنتاجي على الوجه المطلوب لتحقيق الأمن الغذائي لأسرتها والخروج بها من دائرة الفقر.

**\* الأهداف الفرعية:**

- توفير معلومات حول وضع المرأة الريفية في الأقطار العربية مع تحديد الاحتياجات الفعلية لتنميتها.
- ملائمة التكنولوجيات والتقنيات المتطورة في المجال الزراعي لخصوصيات المرأة الريفية العربية.
- إكساب المرأة مهارات تساعد على كسب الثقة في نفسها وفي قدراتها على الإنتاج لتحسين وضعها الإقتصادي والاجتماعي.
- توفير الكادر التدريبي والإرشادي الملائم كماً وكيفاً لتنمية المرأة الريفية.
- تطوير الوسائل الإرشادية الخاصة بالمرأة الريفية.
- تحسين مسالك تسويق منتجات المرأة الريفية.
- تطوير نظم وبرامج الإئتمان لفائدة المرأة الريفية.
- تحسين المستوى المعيشي للأسر الريفية.

**\* مكونات المشروع:**

- البحوث والدراسات.
- التدريب والإرشاد والإتصال.
- المشاريع الإنتاجية.
- التسويق.

**\* مراحل تنفيذ المشروع:**

1. بناء الهيكل التنظيمي والإداري للمشروع.
  2. تنفيذ الدراسات والبحوث وجمع المعلومات حول المرأة الريفية.
  3. تصميم البرامج التدريبية والإرشادية ووضع خطة العمل التنفيذية.
  4. تنفيذ أنشطة المشروع حسب مكوناته الواردة في وثيقته.
  5. تقييم المشروع:
- حصر نتائج المشروع التي يمكن تعميمها على كل الأقطار العربية.
  - التعريف بنتائج المشروع في إطار ندوة قومية.

**الفئة المستهدفة:**

- النساء الريفيات ذوات المستويات الإقتصادية المنخفضة والمسؤولات عن إعالة أسرهن.
- الفتيات الريفيات المنقطعات عن التعليم أو خريجات الثانوية العامة.

**\* النتائج المتوقعة :**

دعم قدرات المرأة الريفية وتطوير الإستثمار النسائي في الريف.

**\* الدول المشمولة بالمشروع :**

14 دولة عربية: هي الأردن ، تونس ، الجزائر ، جيبوتي ، السعودية ، السودان ، سوريا ، الصومال ، عمان ، فلسطين ، مصر ، المغرب ، موريتانيا واليمن.



\* فترة المشروع:

4 سنوات.

\* الجهة المنفذة:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

\* مصادر التمويل:

المؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية والإقليمية والدولية.

• الموازنة التقديرية:

تقدر موازنة المشروع بنحو 4.719 مليون دولار لتنفيذ مكونات المشروع خلال أربع سنوات كما مبين أدناه:

(الف دولار):

المجموع	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	السنة / الجهة
2578.7	605.1	674.0	642.5	657.0	المؤسسات الإنمائية والتمويلية
1940.4	397.6	397.6	397.6	747.0	الدول المشاركة (عينية)
200.0	50.0	50.0	50.0	50.0	المنظمة العربية للتنمية الزراعية (عينية)
<b>4719.1</b>	<b>1052.7</b>	<b>1121.6</b>	<b>1090.1</b>	<b>1454.6</b>	<b>المجموع</b>

2- المشروع الإقليمي لتنمية قدرات المرأة الريفية العربية في مجال إنتاج واستخدام النباتات الطبية والعطرية:

• المبررات:

- تمثل المرأة الريفية العنصر الأساسي في جمع واستخدام النباتات الطبية والعطرية إلا أن الفرص المتاحة لها في إنشاء المشاريع الصغيرة في هذا المجال ما زالت محدودة.
- بدائية التقنيات المتاحة في الريف العربي لإنتاج واستغلال النباتات لدى المرأة الريفية.
- ضرورة حماية النباتات الطبية والعطرية من الأنقراض عن طريق زراعتها وإكثارها.
- أهمية تلبية الإحتياجات المتزايدة للمواطنين من النباتات الطبية والعطرية.

- **الأهداف :**
    - دعم جهود المرأة الريفية في إنتاج وإستخدام النباتات الطبية والعطرية.
    - زيادة المعرفة والوعي حول النباتات الطبية وإستعمالاتها في دول المشروع.
    - خلق فرص عمل جديدة للمرأة الريفية تمكن من الرفع من المستوى المعيشي لأسرتها.
    - المساهمة في تلبية حاجيات المستهلك العربي من النباتات الطبية والعطرية.
  - **المكونات:**
    - الدراسات، التدريب، الإرشاد، المشاريع الصغير الإنتاجية، الخبرات الفنية، الإجتماعات التنسيقية، الندوات الإقليمية.
  - **الدول المشمولة بالمشروع :**
    - مصر، السعودية، لبنان، العراق والسودان.
  - **مدة المشروع:**
    - عامان.
  - **الفئة المستهدفة :**
    - 40 امرأة ريفية (من ربوات الأسر) في كل دولة من دول المشروع.
  - **آلية التنفيذ:**
    - وضع الهيكل التنظيمي والإداري.
    - وضع خطة عمل المشروع ومناقشتها وإقرارها.
    - تنفيذ مكونات المشروع.
    - المتابعة والتقييم النهائي.
  - **النواتج المتوقعة:**
    - إيجاد فرص عمل جديدة للمرأة الريفية.
    - نشر وتعميم الطرق السليمة لإنتاج وإستخدام النباتات الطبية والعطرية.
    - تخفيف حدة الفقر والبطالة لدى المرأة الريفية.
  - **الجهة المنفذة :**
    - المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
  - **مصادر التمويل:**
    - المؤسسات المالية العربية والإقليمية والدولية.
    - المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
    - الدول المشاركة.
- الموازنة التقديرية:** تقدر موازنة المشروع بنحو 840.1 ألف دولار لتنفيذ مكونات المشروع خلال عامين كما مبين أدناه:
- ( الف دولار):**

المجموع	السنة الثانية	السنة الأولى	السنة	الجهة

463.1	226.05	237.05	الجهات الممولة
277.0	76.0	201.0	الدول المشاركة (عينية)
100.0	50.0	50.0	المنظمة العربية للتنمية الزراعية (عينية)
840.1	352.05	488.05	المجموع

### 3- المشروع الإقليمي لدعم نشاط المرأة الريفية في مجال تربية نحل العسل في الوطن

العربي:

#### المبررات:

- مشروع يتناسب مع ظروف المرأة الريفية ولا يلقي أعباء كبيرة على عاتقها تمنعها من القيام بواجباتها الأسرية.
- المنتج الأساسي وهو العسل يمثل مصدراً غذائياً هاماً للأسرة الريفية وله سوق تصريفية هامة في المنطقة العربية.
- إزدياد حدة الفقر لدى الأسر الريفية وعدم القدرة على تلبية الإحتياجات الضرورية.
- قلة إستفادة المرأة من المشاريع الصغيرة.

#### الأهداف :

- زيادة دخل الأسرة الريفية.
- تنويع مصادر الدخل للأسرة الريفية.
- توفير منتج غذائي عالي القيمة يساهم في الرفع من المستوى الغذائي للأسرة الريفية.
- تحسين الإنتاج الزراعي من خلال تلقيح النباتات.

#### المكونات:

- - التدريب، الإرشاد، المشاريع الصغيرة الخبرات الفنية، الإجتماعات التنسيقية، الندوات الإقليمية.

#### الدول المستفيدة من المشروع:

تونس، الجزائر، سلطنة عمان، اليمن.

#### فترة المشروع:

عامان.

#### الفئات المستهدفة:

عدد 50 أسرة ريفية في كل دولة من دول المشروع.

#### آلية تنفيذ المشروع:

- وضع الهيكل التنظيمي والإداري وخطة العمل.
- عقد ندوات إرشادية وتوعوية في مناطق المشروع.
- إختيار المستفيدات ومواقع المناحل.
- تدريب الكادر الإرشادي والمرأة الريفية.
- توزيع المشاريع ومتابعتها.
- تقييم المشروع.

- **النتائج المتوقعة :**
  - تنمية مهارات المرأة الريفية تربية النحل وإدارة المناحل بالطرق الحديثة التي تعتمد على تقنيات متطورة تراعي الجانب الإقتصادي للمشروع.
  - تطوير المبادرات النسائية في الريف.
  - تحسين المستوى المعيشي للأسرة الريفية.
- **الجهة المنفذة :**  
المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

- **مصادر التمويل:**  
المؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية والإقليمية والدولية.
- **الموازنة التقديرية:**

( الف دولار )

المجموع	السنة الثانية	السنة الأولى	السنة الجهة
532.4	264.0	268.4	الجهات الممولة
221.6	60.8	160.8	الدول المشاركة (عينية)
100.0	50.0	50.0	المنظمة العربية للتنمية الزراعية (عينية)
<b>854.0</b>	<b>374.8</b>	<b>479.2</b>	<b>المجموع</b>



المراجع العربية:

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية 2002.
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2002، 2003.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2002، 2003.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقارير قطرية لدراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية من الوطن العربي 2002.
5. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حالة الفقر في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا 1994.
6. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تحديات الفقر الريفي - دور الصندوق الدولي للتنمية، الزراعية 1994.
7. حسين شخاترة وآخرون، البطالة والفقر: واقع وتحديات - الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان، 2000.
8. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2000-2001: شن الهجوم على الفقر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001.
9. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير الفقر الريفي لعام 2001، روما، 2001.
10. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002.
11. جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002.
12. وزارة التنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، مشروع التنمية بالمشاركة: قضايا التنمية البشرية - المفاهيم والمؤشرات، القاهرة، 2001.

المراجع الإنجليزية:

- (1) United Nations Development Programme (UNDP)، over coming human poverty.
- (2) FAO، The State of Food Insecurity in the World، Rome، 2000.
- (3) IFAD، Assessment of Rural Poverty: Near East and North Africa، Rome، 2003.
- (4) Louis Y. Pouliquen، Rural Infrastructure from a World Bank Perspective: A knowledge Management Framework، The World Bank، Washington، D.C.، 1999.
- (5) Micheal Lipton and Martin Ravallion، Poverty and Policy (monograph)، The World Bank، Washington، D.C.، 1993.

- (6) Nasr, M., Assessing Desertification and Water harvesting in the Middle East and North Africa: Policy Implications, ZEF Discussion Papers on Development Policy, No. 10. Bonn: Zentrum fur Entwicklungsforschung, 1999.
- (7) The World Bank, The World Bank indicators - 2002, Washington, D.C., 2002.
- (8) The World Bank, A Source Books for Poverty Reduction Strategies, Volume 2, Washington, D.C., 2000.